بالنوع الذي يوجد من كلام الناس انها موضوعة فقط واما كونها موضوعة
بالنوع فلا يوجد من كلامه ومعنى كونها موضوعة بالنوع ان المركب
انواع ضرب وامر ونهي ونداء وكل منهما موضوع لمعنى لا الخاص
به قوله وهو التحقيق كما بينه التفتازاني وغيره وكذا اشهر ابطال ما عن
ابن والفنار الناج السبكي والقرافي وجمهور العرب جرت في التركيب كما
جرت في المفردات فلا يجوز لنا ان نستعمل تركيبا الا اذا سمع كله من كلام
العرب فلا يقول مثلا الطالب للسيد على الطالب ولا النعال على المعمول ان لم
يسمع قوله فلا بد من قال انتقا عقلية مع عقلها من علم معنى زيد وعلم
معنى قام وسمع زيد باعرابه المخصوص وقع بالضرورة معنى هذا الكلام وان
لم يسمع من العرب وجمهوره انتقا لو كانت وضعية لتوقفت المركبات على السماع
كتوقف المفردات والى هذا القول ذهب ابن الحاجب والسكاكي وتبعهم
ابن مالك ومحمد الازهر قال المحقق شيخ محمد بن عبد القادر الفاسي
رحمه الله ولعل الاصح عند التحقيق يرجع الى وفاق من نفي الوضع
اراد الشخصي ومن اثبته اراد النوعي فلا ينبغي ان يعد ذا خلاف حتى ينبغي عليه
شيء كما توهم قوله وسوغ الابتداء به كونه صفة لمقدر خبره مثل الهو
في نحوها ولو دقيق من حسنات عنهم واعتراض شيخنا ابن منصور
عليه بان المبتدا هو المقدر لا الصفة لا يرد بل الظاهر ان الصفة قامت
مقام الموصوف واعربت اعرابه فتكون هي المبتدا وح فما كان الشراح
يقولوا بقدر قوله للوزن فيه نظر لان ضم الزاي لغة قوله وكذا امثلتنا
غلام زيد امثلة رد هذا الكلام الى رد ما نقله السيوطي في شرح جمع الجوامع
وان المركب الاضافي الذي ينقل الى العلمية نحو غلام زيد مفرد عنده
يشترط في المركب كون الاجزاء دالة لا جزء كلا جزء منه وهو زيد خارج
عن معنى اللفظ واشار الى ان يشترط ذلك ويعتبر الصوري والمادي بتفسير
عنه مركبا لان له جزء من المادي لا اول والصوري هو مراد الشيخ بان نفلا

تنبيه

تنبيه البعض شيوخنا بانه مركب حقيقة على كل الامرين الذهنيين لان له جزئين
مادي يسمى صورته لفظ غلام ولفظ زيد وهما ماديان وكل منهما
دال على جزء المعنى التركيبي وكون اللفظ الثاني خارجا عن معنى اللفظ
فلا يستلزم ان يكون خارجا عن المجموع وهذا الوجه احد الاشكال الثلاثة
فيه الكل شرح الحر لشيخنا سيدي الطيب ابن شقرون قوله وهي
من الجنس وليست جنسا حقيقة لان الجنس هو ما يقع في الجواب بقيد ما هو
على كثيرين مختلفين بالحقيقة كما يأتي والكلمة لا الجنس في التعريف والابهام قوله
فيخرج منها المهمل فيه اشارة الى الاعتراض على قدوره حيث جعل المهمل
خارجا بقوله دل ووجه الورود انه ما وافقه على ان اللفظ المقسم وقد شرانه خارجا
من باب الوضع على انا نقول المهمل خرج بقوله مستعمل انا لا اذا المستعمل
لا يستعمل كما صرح به بعض المحققين قوله دال جزء فيه اشارة الى
الاعتراض على قدوره بانه جعل دال من كيفية وليس بصواب بل دال جزء كل فقير
فلا يتصور ان يكون احترازا عن شيء لان الاخراج انما يكون بالفصول والجواب
بانه يكون نوعكيبة باعتبار محله فيما مضى ومفصلا باعتبار الاخراج به
مردود بانه لا يكون فصلا الا بما ذكرته به وهو المهمل فقد خرج بما قبله
قال في شرح اصل مثل اسم الجنس الى المعنى قوله جزؤه تعبيره
العموم لدل كل جزء من اجزائه ونحو زيد قائم يعتبر كل جزء من اجزائه دال على
جزء معناه ضرورة انه اجزائه ما له دلالة كما اكد الزاي والفاء قلنا
المراد بالجزء كما قال الوالد العراقي ما صار به اللفظ مركبا اعني الجزء بلا و
سطة فلا يقصد العكس بالزاي والقاف لان كلا منهما انما هو جزء لا جزء
وكلامنا في هذا دون ذلك قوله دال كلام يعلم ويكون دال على معنى ان موضوع
لمعنى يدل عليه قبل التركيب لا انه لا يعتبر بعد الوضع الى التركيب قوله
ما من عبد يدل على ذات الخ كلا منهما يقتضي ما هو معنى بعد التسمية وليس كذلك
اذ لا دلالة لجزء العلم المنقول المركب على ما يأتي وعليه يخرج نحو عبد